الأمازيغية والمسألة الثقافية بالمغرب

□ محمد شفيق



من المصادفات ما يفرض على الإنسان أن يقرن في تفكيره بين مواضيع متباعدة في الظاهر. في غضون شهر نوفمبر من سنة 1991 تلقيت الدعوة الكريمة التي وجهها إلي "اتحاد كتاب المغرب" بشأن ندوتنا هذه التي نعقدها اليوم. وقد سُررت بهذه الدعوة، خاصة بمضمن إحدى فقرات نصها وفي غضون الشهر نفسه تسلّمت العدد الثامن من الطبعة العربية لمجلة الايسيسكو. فسُررت أن وجدت فيه مقالا بعنوان «البدء في وضع استراتيجية ثقافية إسلامية»، في 11 نقطة. واسترعى انتباهي، بكيفية خاصة، نقطتان من تلك الاستراتيجية، اعتبرتُها مهمّةً إلى أقصى درجة؛ عُبِّر عن أولاهما كما يلي: «تمكين الأمة الإسلامية من استيعاب الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم المعاصر» وعُبِّر عن الثانية كما يلي: «مراعاة الخصوصيات الثقافية للشعوب الإسلامية ...».

ومما استرعى انتباهي أيضاً كون "موسوعة لغات العالم الإسلامي" لم تُغفل اللغة الأمازيغية، مع أن كثيراً من الإشاعات دارت حول الموضوع موهمةً أن إدارة الايسيسكو كانت راغبة في إغفال الأمازيغية وطرحها من القائمة باللغات الإسلامية كما أعدّها خبراء اللسانيات. ولإن كان موضوعُنا هو التباحث في قضية الثقافة الأمازيغية وفي الكتابة باللغة الأمازيغية، أطلب إليكم أن تسمحوا لي بقليل من الاستطراد أعالج به في شيء من التوسع مسألة «الاستراتيجية الثقافية الإسلامية»، لأكّدَ أهمّيتها، نظراً لما تتجه إليه المجتمعات البشرية من التكتلات الكبرى. لقد كان من المصادفة أيضاً أن تتبّعت في الصحف أعمال ما سمّي بمؤتمر باريس (C.S.C.E) لضمان الأمن الجماعي لأوربا الذي انعقد في أواخر 1990 بالذات، بمشاركة 34 دولة. فممّا أثار الانتباه إثر ذلك المؤتمر أن الرئيس Mitterand قال عند اختتامها «نحن مليار من البشر ...» ومما لا غبار عليه أنه كان يقصد بالمليار من البشر عالم

الشمال موطن المسيحيّين البيض، الأغنياء والفقراء منهم على السواء. والواقع أننا صرنا نلاحظ أن تكتّلاً كُبّاراً يتحقّق الآن في أوربّا بشقّيها الغربيّ والشرقيّ، ولا يُستبعد أن تنضمّ إليه آجلا أو عاجلا أمريكا الشمالية، وحتى بعضُ دول أمريكا اللاتنية. معنى هذا أن الشمال لم يعد منقسماً على نفسه، بل تخطّى الانقسام الذي أحدثه فيه تباين الإديولوجيتان الشيوعية والرأسمالية، وعاد يفكر بجد في تقوية تماسكه الحضاري الذي ورثه عن المسيحية. وكأنّ الشمال، أي العالم المسيحي التقليدي، استخلص من تاريخه الوسيط والحديث والمعاصر ثلاث عِبر:

أولاها: أن التعصب، سواء أكان دينيا أو إديوليوجيا، يعوق التطور الحضاري ويضيّع فرص التعاون والتآزر.

ثانيهما: أن مفهوم القومية - أي مفهوم «الدولة الأمّة - الذي ساد الفكر السياسي الأوربي طوال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي أصبح متجاوزاً، ولم يَعد يُسمن ولا يغني من جوع؛ تيقّن الأوربين أن عهد نابليون وعهد ميتّيرنيك وعهد بيسمارك وعهد كليمانصو وعهد هتلر وموسوليني وفرانكو، أن هذه العهود كلّما انقضت منذ أن فُجّرت الذرّة، سنة 1954.

ثالثتهم: ثالثة العبر التي استخلصوها أن العامل الأوّل الذي ينبغي له أن يتوفّر كي يتم التكتّل هو التجانس الحضاري الضامن لوحدة التصورات والمقاييس والقيم الخلقية والإجتماعية. ومن هذا المنظور يمكن القول إن آراء Mitterand تتلاقى وآراء J.M. Le Pen وآراء Kohl و Gorbatchev و Elstine وغيرعم من الزعماء السياسيين. ولا يخامرني شك في أن تتوّق العالم الإسلامي إلى النهوض والمحاولات - غير المدروسة مع الأسف - التي ترمي إلى هذا النهوض في أقطار إسلامية متفرّقة، من العوامل التي حرّكت في نفوس ورثة المشاعر المسيحية القديمة غيرتَهم على تراثهم الحضاري المشترك؛ يدلّنا على ذلك كثرة المؤلفات الأوربية المنتقدة للإسلام بصفته فلسفة لتنظيم الحياة.

فأين نحن، نحن المسلمين، - لا أقول العرب، لأن العرب لا وزن لهم على هذا المستوى

- من هذا كلّه؟ فهل لنا من مشروع غير المشاريع التي أكل عليها الدهر وشرب منذ أن هَمَسَ بها إلينا الأوربيّون أنفسهم وعملوا على تقويضها في الأساس وعلى لغمها، وهيّؤوا لها ما يُحبطها قبل أن تتحقق منها ولو الخطوة الأولى؟. وها قد وصل بنا الزمن الآن إلى مستوى الحضيض في اليأس والتذمّر، والإمتعاض غير النافع. والحضيض في نظر العقلاء، كما قيل، هو الصعيد المناسب لملامسة الواقع وتفحّصه والبحث عن الوسيلة الناجعة للتخلص من سلبيّاته. ونظراً للتّوجهات التي يتجهها العالم اليوم، يظهر جليا أن مستقبلنا لن يُضمَن له مستوى مقبول من الحرية والكرامة والاكتفاء، إلا في نطاق تكتّل من معيار التكتّلات التي تتكوّن تحت أنظارنا. والسبيل الوحيد لتحقيق مرادنا في هذا المجال محفوف من أوله إلى آخرهِ بقضايا ثقافية وتربويّة. ولكن، علينا أن نحذر أول ما نحذر التوغّل في ورطة الرجوع إلى الماضي، ذلك الماضي الذي نُزيّنه لأنفسنا أكثر من اللازم، و الذي يشدُّنا إليه بقوة، والذي لا يمكننا أن نتخلّص من قبضته إلا بنوع من التعنيف لأنفسنا ومن الثورة على كثير من مفاهيمنا ومشاعرنا.

وعلينا هنا أن نرجع إلى النقطة الأولى من النقطتين التي أشرت إليهما في سياق استراتيجية الثقافة الإسلامية، أي النقطة التي تدعونا فيها الايسيسكو إلى «استيعاب الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم المعاصر»، لأن ذلك الاستيعاب هو الأضمن لِنُمونا الثقافي وما يتبعه. لكن علينا أولاً أن نتحلّى بالصبر، لأنّ ذلك العمل يتطلب النفس

الطويل، ولأن الأغلبية الساحقة من المسلمين غير واعين لأهمّية الانفجار المعرفي المقصود، حتّى من المثقّفين، ولأن عدداً من مفاهيمنا الموروثة كثيراً ما تُوجَد على طرفي نقيض مع المفاهيم التي تَولّد منها ذلك الانفجارو انطلاقاً من من مفهوم العلم وانتهاءً بمفهوم حرّية الفكر ومروراً بمفهوم الثقافة نفسها. ولن نتدارك ذلك إلا إذا جَدّدنا فهمنا لعدد من تعاليم الإسلام، كأن نُدرك على الوجه الصحيح مدلول الحديث النبوي الشريف، مثلا «إن العلماءَ ورثة الأنبياء» أو «اطلبوا العلم ولو في الصّين» أو «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم» ... إلى غير هذا ممّا أُمِرنا به أو أُوصينا.

أمّا النقطة الثانية التي نحن بصددها، والتي هي بيتُ القصيد من مواضيع ندوتنا هذه، أعني «ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية للشعوب الإسلامية»، فمن السهل تطبيقها مبدئيّاً، لأنّ مراعاة الخصوصيات من التقاليد المتوارثة في الحضارة الإسلامية، نظراً لما هو منصوص عليه بوضوح في القرآن «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إنَّ في ذلك لآيا للعالمين»، ولما هو منصوص عليه في الأحاديث النبوية الشريفة ثانياً: «لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى!». إن في هذا الحديث لدعوةً صريحةً إلى مراعاة الخصوصيّات اللسانية، لأن العجمة مرتبطة باللغة وحدَها، والعَجَميّ هو مَن تكلّم لغة غير العربية، وبالطبع، ليس معنى هذا أن العجميَّ المسلم غير مطالب بتعلّم العربية؛ بل ذلك واجب معنوي يتعيّن عليه أن يقوم به في حدود وإمكاناتهالثقافية. وقد تفطّن بعض الصحابة لُعَيْد انتشار الإسلام في الأصقاع إلى أن خَيْرَ حافز للعجميُّ في تعلّمه العربية هو اهتمام العربيُّ باللغة العجمية. ولذا قال الإمامَ عليّ كرّم الله وجهه «تعلّموا الألسن؛ فإن كل لسان بإنسان!»، ولذا فرض أحد الصحابة الآخرين على نفسه تَعلّم الفارسية بعد فتح فارس وصار، كما يروِي الجاحظ في البيان والتبيين، «يفسّر القرآن بالعربية للعرب وبالفارسية للفرس؛ وما كان يُدرى أهو أفصح في العربية منه في الفارسية أمر هو أفصح في الأخرى منه في الأولى!». وهذا ما يُفسّر كون الشعوب الإسلامية في معظمها حافظت على ألسنتها في آسيا وأفريقيا وأوروبّا، ولذا لا تزال التركية حية، والفارسية والأوردية والأندونيسية والأمازيغية وغيرها.

وإذا كان استمرار وجود الإيرانية لا يطرح أيّ مشكل للإيرانيين، ولا استمرار وجود التركية للأتراك ... فيظهر أن استمرار وجود الأمازيغية يطرح مشكلاً للمغاربة وللجزائريين؛ ولِلّيبيين والموريتانيين والتونسيين أيضاً، على خلاف ما يظهر، وللماليّين والنيجيريين؛ لأنَّ اللغة الأمازيغية تراث. والسؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو: «هي تراث مَنْ؟». سؤال بسيط جداً، وخطير جداً في آن واحد.

فإذا كانت اللغة الأمازيغية تراثاً للجميع، أي لمن يعرفها، من لا يعرفها أو نَسيها أو تناساها، فمعنى ذلك أن الحفاظ عليها واجب مشترك يَنبغي أن يقوم به الجميع. وإذا كان مَن لا يعرفُها، أو لَمْ يعُد يعرفها، يعتبر أنه في حلٍّ من الانشغال بهموم صياناتها، فمعنى ذلك أن أمرها موكول إلى متكلّميها وحدَهم، فليفعلوا بها ما يشاؤون، دونما تشويش على سواها، ودونما طمَع في معونة أو مساعدة أو تشجيع. ولا حاجة إلى إبراز ما ينطوي عليه هذا الافتراض الثاني من تساؤلات. فالمنطق السليم يقتضي أن يضعر الجميع ويقتنع الجميع اقتناعاً لا يشوبه تردّد ولا يشوبه نوع من التقزز، بأنَّ الأمازيغية تراث للجميع كما أن العربية تراث للجميع على مستوى آخر. إذّاك يُفكَّر بجدٍّ في الطريقة الملائمة لصيانة اللغة الأمازيغية.

ولا بأس أن نسبق الأحداث ونتساءل: وما هي يا تُرى الطريقة الملائمة للحفاظ على الأمازيغية؟
لقد قلنا إن هذا التراث مشترك بين الجميع، واتّفقنا، جَدَلاً، أن واجب الحفاظ عليه مشترك أيضاً. هنا يتعين أن نتذكر أن هذا التراث حيّ تنطبق على وجوده نواميس الحياة، وليس شيئاً جامداً يمكن أن يوضع في متحف، وأن

ينفض عنه الغبار من حين لآخر. وهو مائن حيٌّ أصبحت حياته مهددة لأنَّ العوامل التي تُضفي صفات الحياة على أشباهه في عصرنا هذا لا تتوفَّر له هو. فلنرضّح هذا بطرح سؤال: أية لغة في عصرنا يُمكنها أن تحيا دون أن تُدرَّس في مدرَسَة ولا أن يُكتب بهَا في صُحُف أو مجلات، ولا أنْ تستعمل في الإذاعات والقنوات التلفزيونية، ولا أن يُعتنى بنحوها وصرفها ومَعجمها، ولا أن تُؤلَّف بها كُتُب؟! لأن العصرلم يَعُد عصر الشفويّات، بل صار عصر المكتوب والمطبوع والمثبوث على أمواج الأثير.

ولنختصر التساؤلات بقولنا: هل من ضرر في إعطاء الأمازيغية مكانها في المدرسة، وفي الراديو والتلفزيون والخزانات والندوات؟ لا في مستوى العربية، ولا حتى مستوى اللغات الأجنبية الّتي نتعلّمها لضرورة، ولكن على مستوى يُمكّنها من أداء رسالتها الطبيعيّة في توعية الناشئة المغربية بما لنا من خصوصيات، خصوصيات موروثة لا عن نكرات من الناس مغمورين، ولكن عن معارف يعرفهم التاريخ جيداً ويبجّلهم، خصوصيات موروثة عن طارق بن زياد، ويوسف بن تاشفين ومحمد بن تومرت وعبد المومن بن علي ويعقوب المنصور وأبي الحصن المريني ومحمد بن عبد الكريم الخطابي وموحا وحمّو وعسّو وباسلام، ... وعو ما سينيزاً أيضاً ويوجرثن؛ ولمَ لاَ بما أن الإنسان المتحضرَ لا يُؤرِّخ للعرق الذي ينحدر منه، ولكن للأرض التي يعيش عليها، أولهما معاً إذا أمكنَ؟

ليس لي أدنى شك في أن تدريس الأمازيغية للناشئة المغربية ستكون له إيجابيات على الصعيد العلمي والاجتماعي والوجداني والساسي. ولن تكون له أية سلبية، ولن يكن فيه أي خطر على وحدتنا، ولا على الثقافة العربية الإسلامية. إنَّ من أطرف ما سمعته أن أستاذاً مغربياً زار مسؤولا إقليمياً عن التعليم؛ فخاطبه هذا الأخير بالعامية؛ فقال له الأستَاذالزائر: «حضرة المسؤول، خاطبوني بالعربية الفصحى، أو بالأمازيغية، لأنني لا أفهم العاميّة!» كان هذا في أكادير سنة 1957.

ومعنى هذا أن الأمازيغيين ليس لهم أية عقدة تجاه اللغة العربية، لأنها لم تُفرض عليهم ولم يُرْغَمُوا على تعلُمها قطّ؛ بل تقبّلوها عن طواعية وطيب خاطر، فرسّخوا لها أقدامها في هذا الوطن سياسياً باستقبالهم المولى إدريس، وإدارياً بخلق أسلوب عربيّ في المراسلات الرسميّة لا يزال متّبعاً منذ عهد الموحدين، وتربَوياً بإنشاء مدارس لها على نطاق واسع في عهد المرينيين، ودبداكتيكياً بتأليف كتب في النحو العربيّ كما فعل الجزولي وابن معطي وآجروم.

ليس هناك أيُّ خطر إذن في أن تدرَّس الأمازيغية، لا في الجامعة فقط، لأنَّ حصر تدريسها في الجامعة أشبه شي بوضعها في متحف، وهي من هذا القبيل موضوعة في «متاحف» (جامعات) متعددة أوربية وأمريكية وآسيوية، حيث تُدرَّس بصفتها مرجعاً للمتخصصين في المقارنات اللسانية. للمتخصصين في المقارنات اللسانية. ولكن الخطر يكمن في مكامن أخرى قد تعشو عنها الأبصار والبصائر معاً.

يكمن الخطر أولاً في الإصرار على التذكير بالظهير «البربري» كلّما ذُكرت الأمازيغية، وحتّى في نسبة ذلك الظهير إلى البربر، عَمَلاً بما فَعَلَهُ الاستعمار نفسه عن قصد مدروس وتعمّد. فكأنَّ كلّ مُذكِّر بذلك الظهير بمناسبة وبغير مناسبة، ينصّبُ نفسه أستاذاً لاَ يُفتات عليه في أمور الوطنية. ولا يُدري إلى من يُوَجّه وَعْظَه وإرشاده. أيُوجِّهه للمستعمر؟ وكيف يعبأ بدروسه المستعمر، سواء أساءت نيته في الحاضر كما كانت سَيّءاً في الماضي، أم حَسُنت بعد التجربة؟ أهو موجّه للمغاربة غير المهتمّين بالأمازيغية ولا بمصيرها لأنهم لا يعرفونها؟ هذا غير وارد ضمنياً. فالخطاب إذن موجّه للأمازيغيين، أي للمغاربة الناطقين بالأمازيغية، ويُوجَّه إليهم بلهجة قويَّة يُراد منها أن تُبيِّتَ في النفوس إرهاباً فكرياً باسم الوطنية المغربية المختزلِة لتاريخ المغرب في الحقبة القصيرة الممتدة من سنة 1930

إلى سنة 1955. وكأنَّ الوطنية لا يُمكن أن يتحلّى بشرَفها إلا من تستحقّه في تلك الحقبة بالذات، كما لا يمكن أن يُجرَّدَ أبداً من ذلك الشرف من اكتسبه في تلك الحَقبة بالذات، مهما يكن قد فَعَلَ من بَعد، وما قد ارتكب. وَ المطلوب هو أن يُكَفَّ عن اتِّهام كُلِّ من غارَ على التراث الأمازيغي بالموالاة للاستعمار، لأنَّ ذلك الاتِّهام في حد ذاته جريمة، بما أنَّه يَرمي عن قصد أن عن غير قصد إلى التفرقة التي يحرص الجميع على تجنّبها. إنه ليس من المعقول مثلاً أن يُترك الحبل على الغارب لكلّ مَن يُريد أن يُصدر هذا النوع من الاتِّهامات على صفحات الصُحف كما يشاء وكما تهواه نفسه، لا لشَيْء إلاّ ليتظاهر بالغيرة على الوطن. إنَّ علينا أن تنبَّه جميعا إلى ما يحدث اليوم في العالم كلّه. وإذا أردنا أن ندقّقَ الأمور ونحقّقَها، والتحليل الموضوعي يقتضي التدقيق والتحقيق، ذهبنا أبعد من هذا وقلنا إن في تسمية المغرب الكبير بالمغرب العربي استفزازاً لمشاعر الأمازيغيين، لأن المغرب لم يُسَمَّ قطّ في تاريخه الإسلامي الطويل بالمغرب العربيّ؛ وإنَّما أطلق هذه التسمية بعض كبار الوطنيين على أمواج إذاعة مشرقية في أوائل الخمسينات، وذلك تحدِّياً للمستعمر إذ كان يَحلُو له أن يدّعي ملكيَّة المغرب بقوله «المغرب الفَرنسي» «المغرب الإسباني» الخ، فلم يَصدُر آنذاك عن الأمازيغيين أيُّ ردِّ فعل على تَسمِية المغرب الكبير بالمغرب العربيّ خشيةً منهم أن ينتهزها المستعمر فرصة جديدة للسَّعي في التفرقة. ولكن كان ردُّ الفعل بعد الاستقلال، بالتحديد وعند تحرير مشروع الدستور سنة 1962. يعلم ذلك كل من أسهم في صياغة ديباجة الدستور؛ وذلك هو السبب في تسمية المغارب، من أدنى وأوسط وأقصى، لا لمغرب الكبير لا بالمغرب العربيّ. وذلك هو السَّبب كذلك في نعت اللغة العربية باللغة الرسمية لا باللغة الوطنية ولا باللغة القومية؛ لأنَّ الواقع لا يرتفع، والواقع هو أنَّ لَنَا، نحن المغاربة لغتين وطنيتين، الأمازيغية والعربية. وإذا أراد العربي منا أو من يدّعي أنه عربيّ أن يقول إن العربية هي القومية فله ذلك، وهو على صواب؛ ولكن يصِحّ ذلك للأمازيغي لأن لغته القوميّة هي التي رَضعها مع اللبان؛ هي الأمازيغية. وقد يكون مُعرَّضاً للسُّخرية والاستهزاء، في السِّر أو العلانية، من قبل العرب أنفسهم إن هو ادّعى العكس.

ويكمُن الخطر في كون بعضنا ينتظر من مُنظِّرين مشارقة للقومية العربية أن يعرِفُونا بقضايانا الثقافية والاجتماعية، مع أن جلَّهم لا يعرفون عن المغرب أكثر مما يقرؤُونه في معجم Larousse للصغار، ولا يعرفون من تاريخ الإسلام إلا ما تعلّموه في المدارس الكَنسيَّة ولا يَنظُرون في القضايا إلا من منظور مشاكلهم المشرقية الَّتي أحدثوها هم أنفسهم، انطلاقاً من أواسط العَقد الثاني من هذا القرن. ليس من المعقول أن نُنشئَ شبابنا على المبالغة في ترصُّد ما يُنشر في بعض المجالات المشرقية، لا لفَهم ما يجري في المشرق، ولكن لتَبَنّي تصوّرات يُسقطونها على الواقع المغربي الثقافي خاصةً والاجتماعيّ. فلو كانَت الأمازيغية مَشرِقيَّة لتعلّمَها بَعضُهم في ظرف شهر ولَلَهِجَ بها.

ويَكمُن الخطر أيضاً في بعض الحوادث الصغيرة التي تَشهدها الحياة اليومية في بلادنا، لأن الحوادث الصَّغيرة «ليست صغيرة» كما يقول المثل الأنجليزي، ولأن الحياة اليوميّة هي التي تصنه التاريخ على طريقة الصناعة التقليدية، أي في بُطء وأناة. فما رأيكم مثلا في إنسان يمارس نَوعاً من السلطة الإدارية على مستوى ما، بصورة رسمية، في قرية ما، فيأبى، كُلّما جلس في مقهى القرية، إلا أن يمنع على الزبناء الآخرين التحدّث فيما بينهم باللغة الأمازيغية، بدعوى أن العربية هي اللغة الرسمية؟ وما رأيكم في حَاكم من الحَكمَة يقف أمامه متّهم بجريمة، رفقة محاميه، فيطلب المحامي إحضار ترجمان لأن المتهم لا يعرف العرَبيَّة، فيأمر الحاكم بإرجاع المتّهم إلى السجن وإبقائه فيه ريثما ... يتعلم اللغة الرسمية؟ وما رأيكم في موقف أُناس - مثقفين! - تجاذبوا أطراف الحديث مع مواطن لا يعرفونه ولا يعرفهم، فاستأنسوا إليه واستأنس بهم؛ فسألوه عن نَسبه وأصله، فأجابهم بلهجة الجادّ الهازل «أنا شلح!» فكان الردّ سريعاً: «حاشا أن تكون شلحاً!» ... ولا حصر للحوادث من هذا النوع، لو نشاء أن نُحصيَها.

أمّا إذا أردنا أ نختتم هذا الحديث بما يجب أن يُختتم به، فعلينا أن نقول إنّه لا داعي للقلق ولا للخوف من أيّ انحراف في مسارنا الوطني ولا من أي انجراف في وحدتنا المغربية المتينة التي شيّدتها قرون وقرون من الممارسات الوطَنية الرشيدة، ولا خوف على مستقبلنا ما دُمنا واعين لنَوعيَّة مشاكلنا، صُرَحاءَ في طَرحها، متبصِّرين في تحليلها، وشجعاءَ أقوياءَ في مواجهة ما استعصى منها. والمشكل المعروض الآن هو مشكل ثقافيٌّ صرف، نحن سُعداء بأن يكون موضوعَ حوار وتشاور ومناقشة. ولْتكونوا، أيّها السادة والسيِّدات، على يقين من أن الحلول التي اقترحتها له لم تُمْلِهَا عليَّ عنصريّة، ولا عصبيَّة، ولكن أملتها عليَّ ظروف شخصيَّة مكَّنتني منْ رَصْد الواقع المغربيَ على مستويات متَعدّدة وفي جهات جغرافيةَ مختلفة في القرى والمدن الكبرى والصغرى والَجبال والسهول، وفي مناسبات تاريخية ملائمة لوَزْن الأمور بموازينها، ودراسة المشاعر والطباع والعقليات غَيرَ مُقَنَّعة. وقد وصل بي يقيني بعد التجربة الطويلة إلى أنَ تَعْليمَ الأمازيغية للناشئة المغربية سَيُخلِّصُنا من عُقَد ثقافية واجتماعية بسيطة يكمن خطرها في كونها موجودة ملموسة، أوّلاً، وفي كون عواقبها تطفو على سطح كياننا الوطني من حين لآخر.

